الأمم المتحدة

A/61/262

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تقرير الأمين العام

موجز

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) عاكف على إعادة تنظيم أعماله ليعد للدول الأعضاء نهجا أكثر تكاملا واتساقا لتعتمد عليه في عمليات الرصد ووضع السياسات وبناء القدرات وحشد الموارد المالية دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والغايات المتصلة بالمستوطنات البشرية والمشمولة في الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يولي اهتماما خاصا للغايتين ٧ و ١٠ المشمولتين في الهدف ٧، اللتين تدعوان إلى خفض نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول بصفة مستدامة على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة، وتنفيذ

* A/61/150.

070906 060906 06-46914 (A)

الفقرة ٥٦ (م) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، التي تقر بالحاجة الماسة إلى توفير المزيد من الموارد لتوفير السكن الميسور التكلفة والهياكل الأساسية المتصلة بالإسكان، وتحديد الأولويات بالنسبة للحيلولة دون نشوء الأحياء الفقيرة مع تحسين القائم منها.

وقد وفَّر التقرير المتعلق بحالة المدن في العالم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للمرة الأولى أدلة ملموسة على أن أوضاع فقراء الحضر الذين يتكاثرون بسرعة هي في العديد من الحالات، أسوأ من أوضاع نظرائهم المقيمين في الريف من حيث مستوى الصحة والتغذية والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض. ووفر التقرير بيانات وأرقاما إضافية تثبت أن معدل تكوّن الأحياء الفقيرة في معظم البلدان والمناطق التي يتسارع فيها الانتشار الحضري يكاد يساوي معدل النمو الحضري، وأنه بحلول عام ٢٠٠٧، عندما سيصبح أكثر من نصف سكان العالم مقيمين في مدن، سيكون شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص مقيما في الأحياء الفقيرة التي تسودها أوضاع تعرِّض الحياة للخطر.

وفي ظل هذه النتائج، وغيرها، جرت مشاورات إقليمية وعالمية، منها على سبيل المثال الجمعية السنوية للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدورة الاستثنائية التي كرسها المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية لموضوع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي التي حضرها نحو ١٠ ٠٠٠ شخص من أكثر من ١٠٠ بلد. كما أن المشاورات دفعت موئل الأمم المتحدة إلى تسريع جهوده الرامية إلى تعميم الاهتمام بجدول أعمال مكافحة الفقر في المناطق الحضرية والبحث عن سُبُل ووسائل مبتكرة لمساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتحسين الأحوال المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة وللحيلولة دون نمو هذه الأحياء في المستقبل. وتضم هذه الجهود بصفة متزايدة عمليات وضع القواعد والأنظمة المعيارية الجديدة، وأنشطة بناء القدرات وحشد الموارد المالية، على هيئة مجموعات من الأنشطة السابقة للاستثمار تهدف إلى تعزيز التمويل المحلي والدولي للمشاريع المناصرة للفقراء والمراعية للجنسين في مجالات توفير المياه والمرافق الصحية، والنهوض بالأحياء الفقيرة، وتوفير السكن الميسور التكلفة، والتنمية الحضرية.

وبينما أحرز تقدم ملموس في مجال التوعية على الصعيدين العالمي والإقليمي وفي صوغ الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتكثيف الجهود على الصعيد القطري من أجل النهوض بالأحياء الفقيرة وتوفير المياه والمرافق الصحية لصالح الفقراء، فإن ثمة حاجة ملحة إلى أن تولي الحكومات الأولوية لإدراج أنشطة النهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها في المخصصات الميزانوية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وأطر المساعدة الإنمائية.

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ والمعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)“، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

ثانيا – الحاجة إلى اعتماد نهج متساوق لمواجهة التحديات التي يطرحها الانتشار الحضري السريع

تفشي الفقر في المناطق الحضرية والاستبعاد الاجتماعي

٢ – قدم التقرير المتعلق بحالة المدن في العالم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أدلة على بروز عدة اتجاهات ستؤثر تأثيرا بالغا على تنفيذ جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية، سيما تحقيق الغايتين ١٠ و ١١ المشمولتين في الهدف ٧، والفقرات ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]. ويسلط التقرير الضوء على محنة فقراء المناطق الحضرية في سياق منعطف هام في مسار التنمية البشرية. فبحلول عام ٢٠٠٧، سيتجاوز عددُ المقيمين في المدن عدد المقيمين في المناطق الريفية، وذلك للمرة الأولى في تاريخ البشرية. وفي بعض المناطق، يكاد يكون معدل تكوّن الأحياء الفقيرة مساويا لمعدل النمو الحضري. وعلى الصعيد العالمي، يقدَّر أن عدد سكان الأحياء الفقيرة سيزيد أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ بمعدل قدره ٢٧ مليون نسمة سنويا. وفي العديد من المدن الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، يمثل سكان الأحياء الفقيرة ما يربو على ٧٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية، في حين أن سكان الأحياء الفقيرة في جنوب وغرب آسيا يزدادون بسرعة ازدياد سكان المناطق الحضرية عموما. وتوصل التقرير إلى نتيجة هامة مفادها أن العدد المتنامي من سكان الأحياء الفقيرة سيعيش في ظروف أشد سوءا من ظروف السكان المقيمين في المناطق الريفية. ويسود اتجاه آخر مؤداه أنه على الرغم من نشوء مدن عملاقة يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة أو يزيد، فإن أغلبية النازحين إلى المناطق الحضرية سينتقلون للعيش في البلدات والمدن الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة، وأكثر من نصف سكان المناطق الحضرية في العالم يقيمون بالفعل في مدن يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. ومن المتوقع أن تنمو هذه المدن المتوسطة الحجم بمعدل أسرع من معدل نمو أي نوع آخر من

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

المدن. وتوصل التقرير إلى نتيجة هامة أخرى هي أن زيادة السكان الطبيعية، وليس التزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، هي التي تسبب بقدر أكبر نمو سكان الحضر في العديد من المناطق. غير أن الافتقار النسبي إلى الهياكل الأساسية، مثل الطرق وإمدادات المياه ومرافق الاتصالات، في العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة، يؤدي إلى تدني نوعية المعيشة بالنسبة لساكنيها.

٣ - ويكشف التقرير عن أن مستوى سوء التغذية لدى الأطفال في الأحياء الفقيرة في أقل البلدان نموا والبلدان ذات النمو الحضري السريع مماثل لمستوى سوء التغذية لدى الأطفال المقيمين في مناطقها الريفية. وفي كثير من المدن الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تشهد أسرع معدل للنمو الحضري، يزيد احتمال وفاة الأطفال في الأحياء الفقيرة جراء الأمراض المنقولة عبر المياه وأمراض الجهاز التنفسي عن احتمال وفاة الأطفال المقيمين في مناطقها الريفية جراء هذه الأمراض. كما أشار التقرير إلى ظاهرة مؤداها أن إصابة النساء المقيمات في الأحياء الفقيرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر احتمالا مما هي في حالة المقيمات في المناطق الريفية، وأن معدل انتشار هذا الوباء بين سكان الحضر في بعض البلدان يكاد يبلغ ضِعْفي نظيره في حالة سكان المناطق الريفية. ويضاف إلى ذلك أنه يغلب، في جميع مناطق العالم النامي، أن يكون سكان الأحياء الفقيرة أقصر عمرا وأكثر معاناة للجوع والمرض وأقل حصولا على التعليم وعلى فرص العمالة من سكان المناطق الحضرية غير المقيمين في أحياء فقيرة.

٤ - ويشكل دور الحكومة المركزية ومساهمتها عنصرا رئيسيا في نجاح البلد في بلوغ الغايات المتعلقة بالأحياء الفقيرة. وفي العديد من الدول التي تحرز تقدما في معالجة ظاهرة نمو الأحياء الفقيرة، يغلب أن يكون ذلك عبر تنفيذ حكوماتها المركزية سياسات ومبادرات متساوقة مشتركة بين القطاعات لضمان الترابط في تصميم مبادرات النهوض بالأحياء الفقيرة وتنفيذها على الصعيد المحلي. ويبدو أن أحد العوامل الحاسمة التي تسهم في تحقيق ذلك هو دور الحكومة المركزية في اعتماد وإصدار سياسات وتشريعات مناصرة للفقراء في المناطق الحضرية بما في ذلك تخصيص اعتمادات كبيرة لها في الميزانية، من أجل معالجة المشاكل الأساسية للحرمان من المأوى. وفي بلدان مثل البرازيل وتايلند وتونس وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك، شكل تطبيق السياسات القائمة على شمول الجميع وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالأراضي وبرامج تسوية الأوضاع القانونية والالتزام بتحسين حياة فقراء الحضر عوامل رئيسية للنجاح في البرامج الرامية إلى النهوض بالأحياء الفقيرة أو إلى منع نشوئها. وقد وضعت هذه البلدان سياسات محددة للنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، وجعلتها جزءا لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر، لا بهدف الاستجابة

للضرورات الاجتماعية فحسب، بل لتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية أيضا. وأدت الحكومات المركزية في هذه البلدان دورا شديد الأهمية لم يقتصر على التحسين المادي للأحياء الفقيرة فحسب، بل شمل أيضا ضمان تخصيص استثمارات موازية في قطاعات أخرى، مثل التعليم والصحة والمرافق الصحية والنقل، أفاد منها سكان الأحياء الفقيرة وكذلك السكان برمتهم.

٥ - كما يبين التقرير بوضوح أن التردد في الالتزام بالتغيير لم يُصب كل البلدان التي تكافح من أجل التصدي لارتفاع معدلات نمو الأحياء الفقيرة فيها. فقد ظهرت مؤخرا في بعض البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، أي بوركينا فاسو وجمهورية تترانيا المتحدة والسنغال، دلائل واعدة على اشتداد الدعم السياسي للنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، ويشمل هذا الدعم إدخال إصلاحات على السياسات التي تنظم الأراضي والإسكان.

٦ - وبعض البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل التي بدأت تُثبِّت معدلات نمو الأحياء الفقيرة أو تعكس اتجاه هذه المعدلات، مثل إندونيسيا وسري لانكا والسلفادور والفلبين وكولومبيا وميانمار، لم تنتظر تحقيق إنجازات هامة في نموها الاقتصادي لتشرع في تلبية احتياجات سكان الأحياء الفقيرة. وقد تمكنت هذه البلدان من وقف تكوّن الأحياء الفقيرة عن طريق التحسُّب لزيادة سكان المناطق الحضرية والتخطيط لذلك، وزيادة الفرص الاقتصادية وفرص العمالة المتوافرة لفقراء المناطق الحضرية، والاستثمار في الإسكان ذي التكلفة المنخفضة والميسورة والمخصص لأكثر الشرائح حرمانا، وسنْ إصلاحات وسياسات مناصرة للفقراء تيسر حصول فقراء المناطق الحضرية على الخدمات. وهذه البلدان توفر الأمل والإرشاد إلى الاتجاه الصحيح لغيرها من البلدان المنخفضة الدخل بما أثبتته من أن من الممكن منع تكوّن الأحياء الفقيرة إذا ما طبقت السياسات والممارسات السليمة، بصرف النظر عن مستوى الثروة الوطنية.

٧ - كما أفاد موئل الأمم المتحدة للمرة الأولى عن أداء ما يربو على ١٠٠ بلد فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الغاية ١١ المشمولة في الهدف ٧ بشأن تحسين الأحوال المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة. وتبين من تحليل المؤشرات وأفضل الممارسات المتعلقة بالنهوض بالأحياء الفقيرة أن البلدان التي نجحت في خفض معدلات نمو هذه الأحياء وأحجامها وسكانها منذ اعتماد جدول أعمال الموئل في عام ١٩٩٦ تشترك في عديد من الخصائص. وهذه الخصائص هي التزامها السياسي الطويل الأجل بالنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالأراضي والإسكان لصالح الفقراء والتي تستهدف تحسين وضع سكان هذه الأحياء من حيث الحيازة وتحسين فرص حصولهم على الخدمات الأساسية. واستخدمت معظم هذه البلدان موارد محلية لتوسيع نطاق عمليات تحسين الأحياء

الفقيرة ومنع نموها في المستقبل. وطبق عدد كبير من البلدان سياسات اقتصادية شددت على ضرورة مراعاة الإنصاف إلى جانب الاهتمام بالنمو. وفي العديد من الحالات، أدت بعض المبادرات المركزة التي اتخذت عبر مدخل واحد، مثل توفير المياه والمرافق الصحية لصالح الفقراء، إلى إيجاد الزخم الكافي لتحقيق تحسن مهم في الأحوال المعيشية والحد من الأحياء الفقيرة.

٨ - ويتبين من النتائج السالفة الذكر أن تكوّن الأحياء الفقيرة ليس قدَرا ولا أمرا مقبولا. و ''إخراج الفقراء من المدينة'' بطردهم من بيوتهم أو تعريضهم لممارسات تمييزية ليس هو الحل. بل الحل الوحيد المستدام الطويل الأمد لتفشي الفقر في المناطق الحضرية هو مساعدة فقراء هذه المناطق على الاندماج في نسيج المجتمع الحضري. ومع تحول العالم النامي إلى عالم تتزايد فيه المناطق الحضرية ومع انتقال بؤرة الفقر إلى المدن، فإن ميدان النضال من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا بد أن يكون هو الأحياء الفقيرة في العالم.

٩ - وقد دفعت هذه الملاحظة السالفة الذكر موئل الأمم المتحدة إلى اعتماد نهج أكثر شمولا واعتمادا على النتائج من أجل حشد استجابات أكثر فعالية وترابطا للتصدي لتفشي الفقر في المناطق الحضرية والاستبعاد الاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي، وتوجيه هذه الاستجابات وتنسيقها. وتتمثل أهداف هذا النهج في تعميم الاهتمام على الصعيدين العالمي والوطني بالانتشار الحضري. وجدول الأعمال المتعلق بمكافحة الفقر في المناطق الحضرية؛ وتعزيز قدرة الحكومات الوطنية والسلطات المحلية على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناصرة للفقراء ومراعية للجنسين وسليمة بيئيا للنهوض بالأحياء الفقيرة ولتوفير المياه والمرافق الصحية؛ وإيجاد آليات مبتكرة لتمويل مشاريع الإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء للإسهام في منع نمو الأحياء الفقيرة في المستقبل؛ والمساهمة في الإعمار بعد الكوارث بطريقة أكثر استدامة؛ وتعزيز الهيكل الإداري الميزانوي المعتمد على النتائج لضمان زيادة الكفاءة والمساءلة والشفافية في إنجاز البرامج.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ البرامج

ألف - تعميم الاهتمام على الصعيدين العالمي والوطني بالانتشار الحضري وجدول الأعمال المتعلق بمكافحة الفقر في المناطق الحضرية

إنشاء مراصد حضرية محلية ووطنية وإقليمية

١٠ - من التحديات الرئيسية التي تواجه رصد جدول أعمال الموئل وتنفيذه ندرة البيانات المصنفة على المستويين الحضري ودون الحضري، لا سيما في البلدان التي تتسم بسرعة الانتشار الحضري. فالأساليب التقليدية لجمع البيانات وتقديم التقارير على الصعيد الوطني تجنح إلى حجب المدى الحقيقي للفقر في المناطق الحضرية ولظاهرة تكون الأحياء الفقيرة،

مما يجعل التنمية الحضرية والحد من الفقر في المناطق الحضرية يشغلان موقعا متأخرا في قائمة أولويات الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات المساعدات الدولية. وقد دفعت هذه الحالة موئل الأمم المتحدة إلى تعميم الاهتمام بجمع البيانات الحضرية المصنفة وتحليلها على الصعيد العالمي وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية على القيام بذلك.

١١ - وواصل موئل الأمم المتحدة مساعدة المدن والسلطات الوطنية في إقامة نظم الرصد الحضرية الخاصة بها، عن طريق إنشاء مراصد حضرية محلية ووطنية تدعم صياغة استراتيجيات وبرامج التنمية الحضرية وإدارتها ورصدها. وتقوم المراصد المحلية والوطنية بتجميع وتحليل المؤشرات وأفضل الممارسات الحضرية لتقديم تقارير عن التقدم المحرز صوب تحقيق الغاية ١١ المشمولة في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تحسين معيشة سكان الأحياء الفقيرة.

١٢ - وبالعمل مع المراصد المحلية والوطنية، أعد موئل الأمم المتحدة نسخة مستكملة من قاعدة بيانات حضرية على الصعيد العالمي تضم معلومات تم جمعها من أكثر من ٨٠ بلدا و ٣٠٠ مدينة على مستوى العالم. وقد صنفت البيانات للمرة الأولى بغير الثنائية التقليدية بين الحضر والريف، مما أوجد معلومات عن سكان الأحياء الفقيرة وغير الفقيرة في المناطق الحضرية من أجل المؤشرات المتعلقة بالمستوطنات البشرية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - ويتمثل أحد العناصر الهامة الأخرى للرصد في توثيق ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وقد صدرت أول دعوة إلى رصد أفضل الممارسات خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، باعتباره وسيلة للتعرف على المبادرات الناجحة في مجال تحسين ظروف المعيشة على نحو مستدام. وعلى إثر ست دورات متعاقبة لمنح الجوائز في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦، أُدرج أكثر من ٢ ٧٠٠ من الممارسات السليمة وأفضل الممارسات من ١٤٠ بلدا في قاعدة بيانات أفضل الممارسات.

١٤ - وعلى مر السنوات، استخدمت طائفة متنوعة من الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، قاعدة المعارف الفريدة هذه في تطبيقات واسعة التنوع، منها الدراسات الإفرادية لأغراض التدريب والدعوة، والمواءمة بين العرض والطلب في مجال التعلم من الأقران والتعاون بين المدن، والمواد المرجعية اللازمة لاستعراض السياسات وتطويرها. ويستخدم الباحثون ومحللو البيانات بشكل متزايد قاعدة بيانات أفضل الممارسات بوصفها الأساس القائم على التجربة العملية لإثبات صحة ما تم التوصل إليه من بيانات كمية أو دحضها. ومن أمثلة ذلك تحليل قاعدة البيانات بهدف تبيان وتأكيد الأداء المتسق بشأن المؤشرات

المتعلقة بالنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها ولتقديم رؤية متعمقة توضح الكيفية التي تحققت بها التحسينات.

١٥ - واعتبارا من عام ٢٠٠٦، يشتمل نموذج التقارير المقدمة عن أفضل الممارسات على قسم يتعلق ببيئة السياسات الداعمة. ويمكن استخدام هذه المعلومات لرصد السياسات والتشريعات كتكملة للبيانات التي جمعتها المراصد الحضرية. كما أُعدت منهجية للتقييم السريع للسياسات والتشريعات المناصرة للفقراء والمراعية للجنسين وجُرّبت في تسعة بلدان نموذجية.

١٦ - وأنشئت شراكات استراتيجية رئيسية على الصعيدين العالمي والوطني في مجالات رصد تكون الأحياء الفقيرة، والفقر والحرمان في المناطق الحضرية، وتقييم المسائل الجنسانية المتصلة بتوفير المياه والمرافق الصحية. وثمة شركاء رئيسيون على الصعيد العالمي منهم إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، ومبادرة تحالف المدن، والشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٧ - واتُخذت خطوة أخرى في عام ٢٠٠٦ لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مجال توفير المياه والمرافق الصحية لصالح الفقراء، وذلك من خلال إجراء تقييمات جنسانية سريعة في ١٨ بلدا في أفريقيا وآسيا. وفي الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للمياه، قام موئل الأمم المتحدة بعرض الإصدار الثاني من تقريره الشامل عن المياه والمرافق الصحية في مدن العالم، الذي يركز على الاحتياجات المحددة للبلدات الثانوية في البلدان النامية، حيث تعد معدلات النمو الحضري من أسرع المعدلات في العالم.

المبادرات الاستشارية الإقليمية

١٨ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل موئل الأمم المتحدة التعاون بشكل وثيق مع المبادرات الاستشارية الإقليمية. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يدعم موئل الأمم المتحدة أعمال جمعية الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية بوصفها أداة للتعاون الإقليمي وبناء القدرات على الصعيد المحلي. وقد أسهمت هذه التجربة إسهاما مفيدا في الشروع في تأسيس هيئة مماثلة في أفريقيا، هي مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، الذي أنشئ في إطار مؤتمر تأسيسي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٥. وتقوم هذه الأجهزة المشتركة بين الوزارات مقام آليات استشارية دائمة لتعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على الصعيد الإقليمي.

١٩ - وفي السنتين الماضيتين، أدى مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية دورا بارزا في تنسيق الموقف الأفريقي في المنتديات العالمية وكذلك في زيادة زخم العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وعُقدت دورة استثنائية للمؤتمر بشأن موضوع ''تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: استراتيجيات لتحقيق التزامات مؤتمر القمة العالمي بشأن الأحياء الفقيرة''، وذلك في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ونظم عقد هذه الدورة وزير الإسكان في جنوب أفريقيا، واستضافتها حكومة كينيا، بدعم من موئل الأمم المتحدة. وتمثلت الغايتان الرئيسيتان للمؤتمر في وضع إطار مشترك للنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها والنظر في سبل تحسين صياغة السياسات للتصدي لتحدي الإسكان والإدارة الحضرية في أفريقيا.

٢٠ - وفي إطار جهد موازٍ لتعزيز العمليات الاستشارية، تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع حكومة الهند في أيار/مايو ٢٠٠٦ لاستضافة المؤتمر الوزاري الأول لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الإسكان والتنمية الحضرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وإضافة إلى معالجة تحديات واستراتيجيات النهوض بتحقيق جدول أعمال الموئل، يُتوقع أن يفضي المؤتمر إلى إنشاء جهاز استشاري وزاري دائم للمنطقة.

٢١ - وواصل موئل الأمم المتحدة تعاونه الوثيق مع السلطات المحلية على الصعيدين العالمي والإقليمي في إنشاء أجهزة استشارية وفي وضع وتنفيذ برامج للعمل تتعلق بجدول أعمال الموئل. ووقع الموئل اتفاقا للتعاون مع اتحاد المدن والحكومات المحلية، وهو الجهاز العالمي للسلطات المحلية، كما حدد مختلف مجالات العمل التعاوني. ويتعاون الموئل تعاونا وثيقا أيضا مع الفرع الأفريقي لهذا الاتحاد في مجال تحسين كفاءة أعضائه في مجالي القيادة والإدارة، وفي عقد مؤتمر للقمة كل ثلاث سنوات للأطراف المعنية بالحكم المحلي، باسم ''مؤتمر القمة للمدن الأفريقية''.

٢٢ - وعزز البرنامج أيضا مشاركته في المنتديات الاستشارية المتخصصة على الصعيدين العالمي والإقليمي للنهوض بجدول أعمال الموئل. ومن أمثلة ذلك مشاركته مع لجنة أفريقيا ومع اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة التي أنشأتها منظمة الصحة العالمية.

الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي

٢٣ - يمثل المنتدى الحضري العالمي أبرز منتدى استشاري لموئل الأمم المتحدة على الصعيد العالمي. ويكفل هذا التجمع الذي يعقد مرة كل سنتين المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والفنيين في الشؤون الحضرية والأكاديميين والحكومات والقطاعات الخاصة والسلطات المحلية ورابطاتها الوطنية والدولية. وعقدت الدورة الثالثة

للمنتدى في فانكوفر بكندا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وبالمقارنة بالدورات السابقة، كانت هناك زيادة ملموسة في مشاركة القطاع الخاص في هذه الدورة.

٢٤ - وقد وفرت دورة المنتدى الثالثة، التي ناهز عدد المشاركين فيها ١٠ ٠٠٠ مشارك من أكثر من ١٠٠ بلد، زخما جديدا لجدول أعمال حضري دولي في عالم يتسارع فيه نمو المدن. ومثلما أدرج مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية (الموئل الأول)، الذي عقد في عام ١٩٧٦، شواغل المجتمعات المحلية في جدول الأعمال الدولي وأبرز الأهمية الحاسمة لإشراك الجميع، فإن الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي، بعد مضي ٣٠ سنة، أوفت بالأمل المعقود عليها في تحويل الأفكار إلى أعمال. فقد تجلى في هذه الدورة عنصر الشمول بالمشاركة المتوازنة من جانب القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢٥ - وتم التأكيد في تلك الدورة أثناء ستة حوارات و ١٣ من اجتماعات المائدة المستديرة وأكثر من ١٦٠ حدث للتواصل الشبكي على ضرورة البحث عن أفكار مبتكرة وإيجاد حلول عملية للمشاكل. وتبادل الوزراء والمحافظون والأكاديميون والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الرؤى والخبرات بشأن كيفية تحسين نوعية الحياة في مدن العالم الآخذة في النمو.

٢٦ - والتزم كل مشارك من المشاركين في الدورة بالموضوع الأساسي للمنتدى، وهو ''مستقبلنا: المدن المستدامة -- تحويل الأفكار إلى أعمال''. وخلال الدورة، طُرحت وشُرحت وتبودلت مئات من الأفكار المقترحة للعمل، من المؤكد أنها ستوفر الأساس لتجديد النشاط والالتزام بتنفيذ جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية. وشملت النقاط البارزة التي انبثقت من المنتدى ما يلي:

(أ) **تفهم العصر الحضري** - تعالت أصداء رسالة جديدة من فانكوفر: لقد أضحت المسائل الحضرية تحديا كبيرا في زماننا. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية من بليونين إلى ٤ بلايين في فترة الثلاثين سنة المقبلة. ولكفالة ألاَّ يؤول الأمر بهؤلاء في النهاية إلى العيش في أحياء فقيرة، يلزم التخطيط والتمويل وتأمين الخدمات لما يعادل مدينة جديدة يقطنها أكثر من مليون شخص في كل أسبوع أثناء تلك الفترة. وينبغي أن يُنظر إلى توفير المأوى اللائق والخدمات الأساسية على أنه استثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؛

(ب) **من الاستبعاد إلى المشاركة** - أبدى كل المشاركين الاستعداد لبناء تحالفات فعالة لتلبية احتياجات الفقراء من سكان الحضر. وشهد المنتدى تحولا ضخما في استعداد الحكومات والسلطات المحلية للتشارك مع كافة الأطراف الفاعلة في المناطق الحضرية لتحسين

نوعية حياة الناس ومجتمعاتهم المحلية ومدنهم. وفي عدد من الخطابات الرئيسية التي ألقيت وفي مختلف الحوارات التي أجريت، أبدت الحكومات الممثلة اهتماما قويا بالتعاون الفعال مع منظمات المجتمع المدني وممثليها في مجال دعم المبادرات التي تحسن الأحوال المعيشية لأفقر الفئات وأشدها ضعفا، وتحسّن كذلك البيئة الحضرية. وهذا الاستعداد للتشارك مع كافة الأطراف الفاعلة في المناطق الحضرية في تسيير عملية التجديد الحضري والتخفيف من حدة الفقر يعكس تغيرا في مواقف الحكومات، يتجاوز مفهوم المشاركة إلى المفاهيم القائمة على شمول الجميع والتمكين والتفاعل النشط مع المواطنين.

(ج) **مجابهة تحدي التمويل فيما يتعلق بالنهوض بالأحياء الفقيرة وتطوير الهياكل الأساسية المستدامة** – أقر المنتدى بالحاجة الماسة إلى زيادة الموارد المالية من أجل بلوغ غاية النهوض بالأحياء الفقيرة المنصوص عليها في إعلان الألفية. وأقر المنتدى أيضا بأن هذا التحدي يتمثل في التحول من الاعتماد على التمويل الإنمائي الدولي إلى الاستفادة من أسواق رأس المال المحلية. وسلم المنتدى بضرورة أن تؤدي الجهات المانحة الدولية دور المحفز في بناء قدرات المدن وتحسين ملاءتها الائتمانية، وأن تعزز هذه المساعدة بتوفير رؤوس الأموال الأساسية، وفقا للنموذج الذي بادرت به مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق النهوض بالأحياء الفقيرة التابع لها، وفقا لما ورد في الفقرة ٥٦ (م) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تدعو إلى تخفيض استثمارات للهياكل الأساسية الإسكانية والحضرية المراعية للفقراء.

(د) **إعادة ابتكار مفهوم التخطيط: تطبيق نماذج جديدة للتنمية الحضرية المستدامة** – أكد المنتدى تأكيدا قويا على التخطيط بوصفه أداة للتنمية الحضرية والإدارة البيئية، وبوصفه وسيلة للحيلولة دون نمو الأحياء الفقيرة مستقبلا. وقد حظيت هذه النظرة بالقبول من المسؤولين الحكوميين وأخصائيي التخطيط الحضري وكذلك من تنظيمات المجتمع المدني، التي أبدت رغبتها في أن يكون التخطيط أكثر شمولا للجميع وأكثر اتصافا بالشفافية ومراعاة للمبادئ الأخلاقية. وأكد المنتدى أهمية دور المخططين بوصفهم وسطاء للتغيير، وشدد على أهمية عنصر الاستدامة بوصفه العماد الرئيسي لأشكال التخطيط الجديدة.

٢٧ – ورحب المنتدى في جلسته الختامية بالعرض المقدم من حكومة الصين ومدينة نانجنغ لاستضافة الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في عام ٢٠٠٨.

باء – تعزيز قدرة الحكومات والسلطات المحلية على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مناصرة للفقراء ومراعية للجنسين وسليمة بيئيا للنهوض بالأحياء الفقيرة وتوفير المياه والمرافق الصحية

تعزيز التنسيق مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٨ – عزز موئل الأمم المتحدة تنسيق أنشطته على الصعيد القطري بتعيين مديرين لبرنامج الموئل يتعاونون تعاونا وثيقا مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وحتى الآن، عين مديرون من هذا القبيل في ٣٢ بلدا لمساعدة الحكومات الوطنية على دمج الاهتمام بالمأوى والتحديات المتعلقة بالأحياء الفقيرة ومسائل التنمية الحضرية المستدامة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة، وورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويجري في الوقت الحالي تقييم هؤلاء المديرين التماسا لسبل ووسائل زيادة فعالية البرنامج وتأثيره على الصعيد القطري. وما زالت هناك مسألة رئيسية ينبغي معالجتها وهي اتباع المجتمع الدولي لنهج تهيمن عليه الصبغة القطاعية ويتسم بالتجزؤ المكاني في دعم الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وهذا النهج يجافي إلى حد بعيد الحلول الشاملة اللازمة للحد من الفقر في المناطق الحضرية، وتحسين الأحوال المعيشية في الأحياء الفقيرة، ومنع تكون أحياء فقيرة في المستقبل.

مرفق النهوض بالأحياء الفقيرة

٢٩ – لا يزال تدبير التمويل اللازم لتوفير السكن الميسور التكلفة وللتنمية الحضرية يمثل أحد العقبات الرئيسية أمام البلدان التي يتسارع فيها الانتشار الحضري. ولتذليل هذه العقبة، أكدت الجمعية العامة على وجه التحديد، في الفقرة ٥٦ (م) من قرارها ١/٦٠، على الدور الحفاز لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية. ويستفاد من مرفق النهوض بالأحياء الفقيرة والصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية في عدة بلدان نامية في صوغ وتطبيق نهج ابتكارية وأدوات مالية لدعم الإنفاق العام في مجالات الإسكان لصالح الفقراء، والتنمية الحضرية وتوفير المياه والمرافق الصحية باستخدام رؤوس الأموال، والقروض والتسهيلات الائتمانية الصغيرة المحلية. ويجمع كل من الصندوق الاستئماني والمرفق الولاية الشاملة لعدة قطاعات والاختصاصات الجوهرية لموئل الأمم المتحدة في مجال تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها، مع الولايات القطاعية والقدرات التمويلية للمؤسسات المالية الدولية.

٣٠ - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في مجال النهوض بالأحياء الفقيرة ومنع تكونها في التصور السائد لدى القطاع الخاص بوجود خطر في الاستثمار في مجالي الإسكان لصالح الفقراء والتنمية الحضرية. وقد أحرز مزيد من التقدم بشأن تطوير مرفق النهوض بالأحياء الفقيرة، كما أفيد عن ذلك في عام ٢٠٠٥. ويجمع هذا المرفق ما بين الخبرة التقنية والقدرة على تجميع الأطراف المعنية وقدرات بناء الثقة التي تتوافر لدى موئل الأمم المتحدة لصوغ اتفاقات إطارية فيما بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية في القطاع الخاص، والمرافق المجتمعية للائتمانات الصغيرة، والحكومات المركزية والمحلية، والمجتمعات المحلية الحضرية الفقيرة، للتشارك في النهوض بالأحياء الفقيرة وزيادة المعروض من المساكن الميسورة التكلفة للفئات ذات الدخل المنخفض. وقد اختيرت أربعة بلدان للمرحلة التجريبية التي ستجري في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، هي إندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا وغانا، بينما تتواصل الأنشطة التمهيدية والاستشارية في أوغندا وكينيا. وفي غانا، جرت أعمال التصميم مع مصرف غانا للتمويل الأسري لتحديد المنتجات المستهدفة في مجال تمويل إسكان الفئات المنخفضة الدخل، التي تصلح للاقتران بمشاريع نهضوية محددة يجري تصميمها مع السلطات الحضرية. وفي إندونيسيا، تنفذ مدينتا جاكرتا ويوغياكرتا مشاريع رائدة للنهوض بالأحياء الفقيرة بمشاركة منظمات المجتمع المدني وسكان هذه الأحياء أنفسهم. وفي سري لانكا، أسفرت ترتيبات الشراكة بين اتحادات سكان الأحياء الفقيرة وسلطات المدن عن عدة مشاريع للتشارك في الأراضي يتوقع أن تجتذب التمويل من القطاع الخاص. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، وضع اتحاد النساء التنزانيات لتيسير سبل الحصول على الأراضي استراتيجيات تمويلية ابتكارية لإنشاء مساكن جديدة للفئات المنخفضة الدخل، وذلك بمساعدة من أجهزة الحكم المحلي. وفي كينيا، أدت الشراكة بين موئل الأمم المتحدة وحكومة كينيا وبلدياتها إلى إقامة ترتيبات للعمل من أجل اختبار منهجيات للنهوض بالأحياء الفقيرة تم وضعها بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، وتحالف المدن، وفريق القطاع الخاص لتنمية الهياكل الأساسية، والمؤسسات المالية المحلية.

٣١ - وواصل موئل الأمم المتحدة طوال عام ٢٠٠٦ تعزيز تعاونه مع شركاء متعددي الأطراف لتوفير خدمات التعاون التقني وبناء القدرات لثلاثين بلدا في أفريقيا والدول العربية. ويعتبر برنامج التنمية الحضرية للمنطقة الصومالية، الذي تموله المفوضية الأوروبية ويقوده موئل الأمم المتحدة في إطار شراكة مع رابطة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي واليونيسيف، مثالا جيدا للتعاون في الاختبار الميداني للسياسات الابتكارية. وفي تشاد، يجري تنفيذ برنامج ضخم بتكلفة قدرها ١٣ مليون دولار، تمول من عائدات النفط التي يديرها البنك الدولي والحكومة. ويهدف البرنامج إلى

تحسين فرص الحصول على السكن والخدمات الأساسية في المناطق المنخفضة الدخل وإلى توفير وسائل بناء القدرات لمختلف الجهات المعنية. ويقدم الموئل الدعم حاليا لبعض المدن في عشرة بلدان أفريقية، لتنفيذ استراتيجيات لتنمية المدن ومشاريع للنهوض بالأحياء الفقيرة عن طريق مرفق تحالف المدن. ويعتبر برنامج التحديد السريع لملامح القطاع الحضري لأغراض تحقيق الاستدامة، الذي نفذ في أكثر من ٢٥ بلدا بدعم مالي من إيطاليا وبلجيكا وهولندا، شراكة أخرى أنشأها موئل الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية.

٣٢ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يعمد موئل الأمم المتحدة بشكل متزايد إلى التنويع من حيث مصادر التمويل بالنسبة لمجموعة مشاريعه التنفيذية الخاصة بالمستوطنات البشرية لصالح الفقراء. ففي عام ١٩٩٧، مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩٥ في المائة من مجموعة المشاريع، ثم انخفضت هذه النسبة إلى أقل من ٢٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. ويحشد موئل الأمم المتحدة الموارد من طائفة متنوعة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف من قبيل البنك الدولي والمفوضية الأوروبية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والوكالة الكندية للتنمية الدولية ومصرف اليابان للتعاون الدولي والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا. وثمة أيضا مصادر أقل تقليدية: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومدن مثل ميونيخ وفيتوريا - غاستيز، ومؤسسات القطاع الخاص، مثل BASF و Knorr-Bremse و Bovis Lend Lease.

٣٣ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتعاون موئل الأمم المتحدة منذ وقت طويل مع البنك الدولي وبعض الوكالات الثنائية في الأعمال المشتركة لتصميم وتنفيذ مشاريع للنهوض بمستوطنات الفقراء عن طريق مرفق تحالف المدن. ويضطلع بأنشطة تعاونية في بلدان مثل إكوادور والبرازيل وشيلي وهايتي. وحشد التمويل أيضا من خلال مرافق أخرى تابعة للبنك الدولي لصوغ السياسات والاستراتيجيات القطاعية للإسكان لصالح الفقراء في كولومبيا. ويضطلع بانتظام بمهام وتقييمات مشتركة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية تفضي إلى صوغ عمليات ائتمانية.

الشبكة العالمية لأدوات استغلال الأراضي

٣٤ - يعتبر جدول أعمال الموئل حيازة الأراضي أحد المجالات الحاسمة التي تستلزم سن المزيد من السياسات التمكينية والتشريعات المؤسسة على الحقوق بغية تلبية احتياجات السكن والاحتياجات الأساسية للفقراء. وفي الوقت الراهن، يواصل موئل الأمم المتحدة العمل من أجل الإعمال التدريجي للحق في السكن بوصفه حقا من حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشتى المنظمات غير الحكومية ومنظمات

المجتمع المدني. وفي عام ٢٠٠٥، قدم الموئل الدعم لإنجاز حدث رئيسي جديد في هذا المجال، هو إنشاء الشبكة العالمية لأدوات استغلال الأراضي لتعزيز قدرة الحكومات والسلطات المحلية على اعتماد وتطبيق أدوات لاستغلال الأراضي تتميز بمناصرة الفقراء ومراعاة الجنسين من أجل النهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها. وقد كان إنشاؤها ثمرة جهد جماعي اشتركت فيه مؤسسات متعددة الأطراف، منها البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجان الإقليمية والوكالات المانحة الثنائية والمؤسسات البحثية والرابطات المهنية.

٣٥ - وتشمل مجالات التركيز الأساسية للشبكة ضرائب الأراضي، ومعلومات الأراضي وإدارة شؤونها، والإدارة، والتخطيط. وصدرت مبادئ توجيهية للسياسات في ضوء التحليل الذي أجري لمسائل إصلاح قوانين الأراضي وإدارة الممتلكات في نخبة من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول البلقان والبلدان التي تطبق فيها الشريعة الإسلامية بشأن الأراضي. وقامت الشبكة بأعمال رائدة في مجال حقوق المرأة في الممتلكات والأراضي والميراث، تتعلق بشكل خاص بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والفقرة ٥٨ (ب) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، بشأن حقوق المرأة في الملكية والميراث. وانعقدت اجتماعات رفيعة المستوى للأطراف المعنية المتعددة في أفريقيا وفي الدول العربية وفي بلدان رابطة الدول المستقلة لنشر أدوات جديدة ومحسنة في مجال حيازة الأراضي ولتعزيز تبادل أفضل الممارسات فيما بين الأطراف المشاركة. وكانت النتائج المحققة حتى الآن مشجعة للغاية، حيث اعتمد أكثر من ١٠ بلدان في أفريقيا وبلدان أخرى مثل البرازيل والفلبين نُهجا ابتكارية في هذا الصدد.

الصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية

٣٦ - يواصل موئل الأمم المتحدة تولي زمام المبادرة في حشد المساعدة التقنية لبناء القدرات مع التمويل المحلي والدولي لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لبلوغ الغاية ١٠ المشمولة في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن توفير المياه والمرافق الصحية. ويطبق هذا النهج حاليا في إطار الشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي وبدعم من جهات تقديم المنح الثنائية في ١٨ بلدا في أفريقيا وآسيا، وبالاشتراك مع الصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية. ومن النتائج البارزة التي حققها هذا النهج، تضييق الفجوة بين المساعدة التقنية لبناء القدرات وعمليات تحقيق التغطية الشاملة. وتتعزز كفاءة المعونة أيضا بصورة كبيرة متى اجتمعت الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والقانونية والمتعلقة بالسياسات والإدارة الرشيدة، مع توافر المنح العاجلة وقروض الاستثمارات الرئيسية، مما يفضي إلى حدوث تحسينات ملموسة في الوقت

المناسب في مجال توفير المياه والمرافق الصحية لفقراء الحضر. وفي أعقاب الاتفاق المذكور آنفا المبرم في عام ٢٠٠٥ بين موئل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي لتخصيص ٥٠٠ مليون دولار للاستثمار في مجال خدمات المياه والمرافق الصحية المراعية للفقراء في المدن الآسيوية، وُقّع اتفاق مماثل في عام ٢٠٠٦ مع مصرف التنمية الأفريقي لدعم الاستثمارات العاجلة في مجال خدمات المياه والمرافق الصحية المراعية للفقراء وللمنظور الجنساني بما يصل إلى ٥٤٠ مليون دولار، وبذا يصل مجموع المبالغ المخصصة لمواصلة الاستثمار إلى أكثر من بليون دولار في آسيا وأفريقيا.

٣٧ - ويمثل برنامج توفير المياه للمدن الأفريقية أول مبادرة شاملة تُصمم لمساعدة البلدان الأفريقية على التصدي بفعالية للأزمة المتفاقمة في مجال توفير المياه والمرافق الصحية في المناطق الحضرية، وحماية الموارد المائية والنظم الإيكولوجية المائية للقارة، المعرضة للخطر جراء تزايد كمّ التلوث البري المنبعث من المدن. ويجري حاليا تنفيذ البرنامج في ١٧ مدينة في ١٤ بلدا. وأحد المجالات الرئيسية التي ينصب عليها اهتمام البرنامج هي مواصلة الاستثمار. فقد وقّع موئل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٦ للعمل سويا من أجل تسهيل توفير إمدادات المياه المأمونة والمرافق الصحية للمدن والمراكز الحضرية الصغيرة في أفريقيا عن طريق جملة أمور من بينها تقديم منح تقارب قيمتها ٢١٧ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويتوقع أن يتيح هذا فرصا إضافية للحصول من مصرف التنمية الأفريقي على قروض تكميلية عاجلة تناهز ٣٦٢ مليون دولار لأغراض التنمية الحضرية المراعية للفقراء. وتنص المذكرة أيضا على أن تعد المنظمتان مقترحات للاستثمار في برامج توفير المياه والمرافق الصحية في إطار ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٨ - أما برنامج توفير المياه للمدن الآسيوية فيمثل مبادرة تعاونية بين موئل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي. ويعالج هذا البرنامج إدارة المياه في المناطق الحضرية لصالح الفقراء، وإدارة الطلب على المياه في المناطق الحضرية، والإصحاح البيئي الحضري المتكامل، ووسائل إدرار الدخل لفائدة فقراء المناطق الحضرية من خلال الخدمات المجتمعية لتوفير المياه والمرافق الصحية. ويشارك البرنامج حاليا في توفير خدمات المياه والمرافق الصحية المراعية للفقراء في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين ونيبال والهند، باستثمارات يجاوز مجموعها ٢٨٠ مليون دولار.

٣٩ - وشرع موئل الأمم المتحدة في الاضطلاع بمبادرة شاملة تهدف إلى بلوغ الغاية ١٠ المشمولة في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، في غضون السنوات الأربع أو الخمس

المقبلة، بشأن نظام بحيرة فيكتوريا الإيكولوجي العابر للحدود الذي تتشارك فيه أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا. وترمي هذه المبادرة إلى حشد الاستثمارات من أجل دعم أنشطة الإدارة والهياكل الأساسية المراعية للفقراء في مجالي توفير المياه والمرافق الصحية وإدارة النفايات الصلبة، في ١٥ مركزا من المراكز الحضرية الثانوية، مما يؤثر على الأحوال المعيشية والصحية والتغذوية لنحو ٠٠٠ ٥٩٥ نسمة، ومن أجل الحد من الأثر البيئي الناشئ عن الانتشار الحضري في منطقة حوض بحيرة فيكتوريا. وتتبع المبادرة نهجا مرحليا حيث تفصل بين استثمارات المبادرات الفورية واستثمارات المبادرات الطويلة الأجل. وهذا النهج سيتيح اتخاذ إجراءات سريعة الأثر لتحسين توفير المياه والمرافق الصحية بالتوازي مع التخطيط للاستثمارات الطويلة الأجل. وتشكل المبادرة نموذجا جديدا قابلا للتكرار لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المراكز الحضرية الصغيرة.

٤٠ - وتهدف مبادرة ميكونغ لتوفير المياه والمرافق الصحية إلى تحسين الأحوال المعيشية لفقراء الحضر في هذا النطاق الاقتصادي المتسارع النمو. والمقصود بالمبادرة هو تسريع الاستثمارات المراعية للفقراء في مجال توفير المياه والمرافق الصحية في البلدات الثانوية، وتعزيز القدرات المؤسسية والمواد البشرية على المستويين المحلي والإقليمي؛ والمشاركة في الإصلاحات القطاعية؛ وتعزيز قدرات القطاع الخاص المحلي في مجال تقديم الخدمات؛ والحد من الأثر البيئي للانتشار الحضري على المستوى المحلي؛ ودعم التنمية الاقتصادية في البلدات الثانوية من خلال تحسين وسائل توفير المياه والمرافق الصحية وما يتصل بها من أنشطة مدرة للدخل. وبلدان منطقة ميكونغ المشاركة في المبادرة هي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام والصين وكمبوديا. وقد تم منذ عام ٢٠٠٥ اختيار ثلاث أو أربع بلدات في كل بلد من هذه البلدان لإجراء تقييمات تقنية ومؤسسية سريعة لها. وأفضت هذه التقييمات إلى ضخ استثمارات تمهيدية في مجال توفير المياه والمرافق الصحية للبلدات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، بمبلغ قدره ٥٠ مليون دولار.

جيم - المساعدة المقدمة للبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية والناتجة عن الأنشطة البشرية

٤١ - واصل موئل الأمم المتحدة الاستجابة للحالات الإنسانية وحالات الأزمات بتقديم الدعم للحكومات والسلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال تعزيز قدراتها على الإنعاش من الكوارث الطبيعية والناتجة عن الأنشطة البشرية في قطاع المستوطنات البشرية؛ ووضع برامج للوقاية والإعمار. وقد شكلت الدروس المستخلصة من جهود الإنعاش من كارثة التسونامي وزلزالي باكستان وإندونيسيا وعمليات الإنعاش الأخرى التي نفذت مؤخرا

منطلقا لمراجعة وتعميق النهج المتكامل المتبع في مجالات توفير المأوى وتخطيط استخدام الأراضي، واستعادة سبل اكتساب الرزق، والحقوق المتعلقة بالأراضي والممتلكات، بهدف زيادة الفعالية في الانتقال من مرحلة الإغاثة العاجلة إلى مرحلة الإنعاش الطويل الأجل. ويحشد هذا النهج الموارد والمعارف والخبرات المتوافرة لدى موئل الأمم المتحدة في مجالات ضمان الحيازة، والإدارة الحضرية، والتدريب وبناء القدرات، والمساواة بين الجنسين، وتمويل المستوطنات البشرية، من أجل إنجاز استجابة موحدة لأعباء التقييم والإنعاش والإعمار. وقد قاد هذا التوجه الاستراتيجي موئل الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور متعاظم الأهمية ضمن مجتمع المساعدة الإنسانية في تحويل المسائل المتعلقة بتوفير المأوى والحد من مخاطر الكوارث والأراضي والملكية إلى جزء لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية. كما أن هذا النهج يحقق التوافق بين هذه الاستجابة وجدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢ - وتسليما بالدور المتعاظم للبرنامج في دعم المستوطنات التي تمر بأزمات، أسند مجلس الإدارة، في دورته العشرين، إلى موئل الأمم المتحدة مهمتي مواصلة صوغ مبادئه التوجيهية، ورسم سياسة استراتيجية بالتشاور مع شركائه، مثل الأمانة المشتركة بين الوكالات والتابعة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الشؤون الإنسانية وشعبته المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتشرد الداخلي، للعرض على المجلس في دورته الحادية والعشرين[٢]. وأجريت مشاورات واسعة النطاق مع الشركاء أثناء الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. والعمل جار في صياغة كل من المبادئ التوجيهية والسياسة الاستراتيجية لتنظر فيهما وتستعرضهما لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تمهيدا لمواصلة النظر فيهما واعتمادهما من جانب مجلس الإدارة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٤٣ - وساهم موئل الأمم المتحدة في تصميم نهج عنقودي جديد لاستعراض الاستجابة الإنسانية من خلال مشاركته النشطة في الأفرقة العاملة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونتيجة لذلك، وافق موئل الأمم المتحدة على القيام بدور مركز التنسيق للمسائل المتعلقة بالمأوى والأراضي والممتلكات، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الرائدة في المجموعة المعنية بالحماية والمجموعة المعنية بالإنعاش المبكر. وتستند هذه المشاركة إلى الولاية الفريدة المنوطة بموئل الأمم المتحدة لمعالجة مسائل المأوى والمستوطنات البشرية في سياق الأزمات وفي سياق التنمية.

(٢) انظر HSP/GC/20/5.

٤٤ - ومن التطورات المهمة بالنسبة إلى موئل الأمم المتحدة مشاركته الوثيقة في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية والأفرقة العاملة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. فبفضل زيادة التعاون مع الوكالات الأخرى، تعززت مصداقيته وصورته في المحافل العالمية المعنية بإدارة الكوارث. ومن ثم أصبح موئل الأمم المتحدة يتولى دورا أكثر محورية وأثقل مسؤولية في مجال تعزيز التصدي الجماعي من جانب الأمم المتحدة للتحديات المتعلقة بالمأوى والأراضي والممتلكات في المراحل التالية لوقوع الكوارث. ويقدم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى المجتمعات المحلية والسلطات التي تعرضت لأزمات في أكثر من ٢٠ بلدا في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية، عن طريق مجموعة متنوعة من المشاريع، تركز على تعزيز القدرات المحلية، وإعادة بناء المجتمعات المحلية، وتقديم المساعدة في استعادة الممتلكات وإدارة الأراضي، وإجراء تقييمات لمواطن الضعف والاحتياجات، وجعل عناصر الحد من المخاطر جزءا لا يتجزأ من الأنشطة المستدامة للإنعاش والتنمية.

٤٥ - وقد أدى موئل الأمم المتحدة دورا هاما في برامج إصلاح المساكن والإعمار في أعقاب كارثة تسونامي في آسيا وكارثة الزلزال في باكستان. وفي أفغانستان، يواصل الموئل تقديم الدعم للحكومة في برامجها للإنعاش في المناطق الحضرية والريفية. وبالمثل، يتعاون موئل الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في صوغ برامج الإصلاح والإعمار فيما بعد الكوارث في أمريكا الوسطى وهايتي. ويُضطلع بأنشطة مشتركة مع المكتب الكندي لبحوث التنمية الدولية لإعداد خطط لتقييم المخاطر والحد من مواطن الضعف من أجل أمريكا الوسطى.

٤٦ - وينفذ موئل الأمم المتحدة أيضا برنامج الإصلاح الحضري والإسكاني في العراق الذي موّله صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق في عام ٢٠٠٥ بمبلغ قدره ٣٦ مليون دولار. وفيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ أُنجزت في إطار هذا البرنامج ثمانية مشاريع محددة، تم عدد منها بدعم من حكومة اليابان.

٤٧ - وعلى الصعيد المشترك فيما بين الوكالات، يتعاون موئل الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية في تعميم اتباع نهج أكثر استدامة تجاه مسائل المأوى والحقوق المتعلقة بالأراضي والممتلكات والتوسع الحضري المستدام بشكل عام.

رابعا – الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة

٤٨ – عمل موئل الأمم المتحدة على نحو وثيق مع شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومع هيئات أخرى في تنظيم الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة التي عُقدت في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٦. واستعرضت الدورة التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات المنصوص عليها في خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مجالات تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي؛ وتغير المناخ. ونظم موئل الأمم المتحدة أحداثا جانبية وشارك في مناقشة الدروس المستفادة من أفضل الممارسات وأعد معارض وقدم مساهمات فنية في الاجتماعات.

٤٩ – وقد بذلت محاولة لتحسين التحديد الكمي والتصنيف للعوائق والاحتياجات المتعلقة بالتنقل في المستوطنات غير الرسمية من أجل الحصول على خدمات الطاقة الميسورة التكلفة ولاستخلاص مؤشرات لمقارنة الاستثمارات المراعية للفقراء فيما يتعلق بالتنقل والطاقة في المستوطنات غير الرسمية وتقديم توصيات بشأن الآثار المترتبة في مجال السياسات على توفير خدمات النقل/الطاقة في المدن في البلدان النامية.

٥٠ – وتتجلى محنة سكان الأحياء الفقيرة في أن بيوتهم لا يُعترف بها قانونا على أنها منازل. وبدون وجود شكل من أشكال الاعتراف القانوني أو الواقعي، بحجم هيئات المرافق عن تقديم خدماتها لهؤلاء، مما يديم الحلقة المفرغة للفقر وتدني الإنتاجية الاقتصادية وضياع الفرص لتنمية صناعة قوية في مجال الطاقة. ويجب النظر إلى تأمين الحيازة لفقراء الحضر على أنه مدخل رئيسي لتوفير الفرص العادلة للفقراء للحصول على الطاقة النظيفة المأمونة الميسورة التكلفة، وذلك في إطار المناقشات المتعلقة بالسياسات في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، المقرر عقدها في نيويورك في عام ٢٠٠٧. وينبغي التوقف عن النظر إلى الطاقة بوصفها شاغلا قطاعيا، والنظر إليها بدلا من ذلك على أنها قوة دافعة لتحقيق تنمية أكثر استدامة وأكثر إنصافا من الناحية الاجتماعية.

خامسا – المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

٥١ – استمر التصاعد في التبرعات المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، فزادت بنسبة ٤٤ في المائة، من ٣٢,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٧,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وبالرغم من أن التبرعات غير المخصصة ظلت عند مستواها السابق وهو ١٠,٥ ملايين دولار، فقد حدثت زيادة ملموسة في التبرعات

المخصصة، وذلك من ٢٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٦,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٥.

٥٢ - وبالرغم من أن التبرعات المخصصة عنصر جدير بالترحيب ومتمم للتبرعات غير المخصصة، فإن زيادة الاختلال بين التبرعات المخصصة والتبرعات غير المخصصة لا يزال يمثل تحديا كبيرا يواجه البرنامج ويؤثر في قدرته على مزاولة التخطيط الاستراتيجي وممارسة الإدارة القائمة على النتائج بطريقة يمكن التنبؤ بها.

٥٣ - ويأخذ موئل الأمم المتحدة أخذا تاما بنهج الميزنة القائمة على النتائج ويطبقه في إعداد برنامج عمله وميزانيته لفترات السنتين، بناء على مصادر التمويل الثلاثة، وهي الميزانية العادية والتبرعات المقدمة للمؤسسة والتمويل المتلقى من أجل أنشطة التعاون التقني. بيد أن إنجاز البرامج على الوجه الأمثل وبصورة مركزة ومحددة الأولويات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال زيادة (أ) الدعم للميزانية العادية؛ و (ب) التبرعات غير المخصصة المقدمة للمؤسسة؛ و (ج) التمويل المخصص بشكل مرن في نطاق الأولويات المواضيعية الرئيسية لبرنامج العمل.

٥٤ - وتحقيقا لهذه الغاية، بادرت حكومتا النرويج والمملكة المتحدة إلى إبرام اتفاقات غير مخصصة متعددة السنوات تهدف إلى تعزيز القاعدة المالية للبرنامج. وشرع البرنامج في تطبيق استراتيجية لحشد الجهات المانحة تستهدف توسيع قاعدة المانحين والتشجيع على زيادة المساهمات غير المخصصة.

٥٥ - وتُعزى الزيادة في التبرعات المخصصة أساسا إلى الاتفاقات المتعددة السنوات الموقعة مع حكومات السويد وكندا والنرويج وهولندا، التي بلغ إجماليها ٥٠ مليون دولار، من أجل الصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية. ومن جملة هذا المبلغ، ورد فعلا ٢٦,٦ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدبير ما يزيد على بليون دولار في شكل منح وقروض مناظرة من أجل تحسين خدمات المياه والمرافق الصحية في المستوطنات غير الرسمية في أكثر من ٣٠ مدينة في أفريقيا وآسيا. وفضلا عن ذلك، أعلنت حكومة المملكة المتحدة عن التبرع بمبلغ ١٠ ملايين دولار لمرفق النهوض بالأحياء الفقيرة. ووقعت حكومة النرويج أيضا في عام ٢٠٠٦ اتفاقا متعدد السنوات لتقديم تمويل متخصص بشكل مرن للمساعدة على تحقيق أهداف النهوض بالأحياء الفقيرة الواردة في إعلان الألفية، ولدعم السياسات الوطنية المتعلقة بالمأوى والاستراتيجيات والخطط الرامية إلى تحسين حياة الشباب وتحقيق المساواة بين الجنسين، مع التركيز بوجه خاص على أقل البلدان نموا. ويعمل موئل الأمم المتحدة على تشجيع المانحين الآخرين على الاقتداء بهذا المسعى.

٥٦ - وازدادت التبرعات المقدمة لأنشطة التعاون التقني على المستوى القطري من ٥٢,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٤,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، أي ما يمثل ٧١ في المائة من مجموع التبرعات التي تلقاها البرنامج. وكانت هذه التبرعات أساسا لدعم البلدان المتضررة من كارثة التسونامي (إندونيسيا وسري لانكا والصومال وملديف) ولأنشطة إعادة البناء والتخفيف من آثار الكوارث في أفغانستان والعراق وصربيا والصومال. وتتواصل الجهود، وإن كان ذلك بخطى بطيئة، لتعبئة موارد مالية إضافية لإتمام رسملة خمسة ملايين دولار لصالح البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية من أجل الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

٥٧ - وقد حصل برنامج الأمم المتحدة للموئل على وظيفة واحدة فقط من الوظائف الإضافية الخمس المطلوبة أصلا من الميزانية العادية لدعم برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتمثل الموافقة على الوظائف الأربع ضرورة حيوية لفعالية البرنامج في دعم المبادرات المتخذة على الصعيد القطري من أجل تحقيق أهداف إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥٨ - وقد أصدر الأمين العام المرفق الخاص بمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وبدأ نفاذه في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. واستنادا إلى القواعد المالية للمؤسسة، سيقوم المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، كخطوة أولى، ببدء عمليات الإقراض من المؤسسة باستخدام التبرعات الواردة من الحكومات وغيرها من الكيانات العامة والخاصة. وسيقدم المدير التنفيذي أيضا إلى مجلس الإدارة، في دورته الحادية والعشرين التي ستعقد في عام ٢٠٠٧، عددا من التوصيات المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك التوصية بأن يُنشئ مجلس الإدارة مجلسا تنفيذيا للمؤسسة وبأن يضع مجموعة من الإجراءات والمبادئ التشغيلية لتنظيم عملها.

سادسا - الدروس المستفادة والتوصيات

الدروس المستفادة

٥٩ - تُبيِّن النتائج الأخيرة التي أفاد عنها موئل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ أن معدل نمو الأحياء الفقيرة يكاد يكون مساويا لمعدل النمو الحضري في العديد من المناطق والبلدان التي يتسارع فيها الانتشار الحضري. وتُبيِّن النتائج أيضا أن سكان الأحياء الفقيرة أبعد ما يكونون عن الاستفادة من وضعهم الحضري، بل إنهم لا يقلون حرمانا عن نظرائهم الريفيين، إن لم يفوقوهم في ذلك، من حيث سوء مستويات الصحة والتغذية والتعليم

والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى. وتشير هذه النتائج إلى ضرورة النهوض باستجابات عاجلة وجسورة على الصعيد الوطني. وفي حين أن حكومات كثيرة قد اعتمدت مجموعة من السياسات والبرامج المتعلقة بالمستوطنات البشرية منذ صدور نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية في عام ١٩٦٦، فإنه لم يتحقق بعد أثر ملموس لهذه السياسات والبرامج من حيث مستوى الفقر ونمو الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. ومن عواقب ذلك أن أكثر من نصف السكان الذين وضعت من أجلهم الأهداف الإنمائية للألفية يعيشون حاليا في مدن ويقطن معظمهم في أحياء فقيرة.

٦٠ - ويتطلب النضال من أجل توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية الأساسية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية اتباع نهج أكثر تكاملا بقدر كبير يعالج الأزمة المتنامية الناجمة عن الانتشار الحضري المتسارع غير المخطط ويعترف بأهمية دور السلطات المحلية في تخطيط وحشد الاستثمارات في مجالات الإسكان والهياكل الأساسية الحضرية والخدمات الأساسية.

٦١ - وتبين الدروس المستفادة من تجارب البلدان التي تحرز تقدما في النهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها أن هذا الوضع يمكن إصلاحه عن طريق برامج متساوقة للنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، تُشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات الحد من الفقر وأطر العمل الإنمائية على الصعيد الوطني. كما تبين أيضا أن هذه النتائج يمكن تحقيقها وإدامتها عن طريق تدعيم المخصصات في الميزانية الوطنية برؤوس الأموال المحلية واستخدام التمويل الدولي كرأس مال أساسي. وأخيرا وليس آخرا، تقدم هذه الدروس دليلا وافرا على أن المبادرات المركزة في مجال النهوض بالأحياء الفقيرة، مثل تحسين خدمات المياه والمرافق الصحية، يمكن أن تؤدي إلى جني منافع فورية ومنافع طويلة الأجل فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٦٢ - وعلى جبهة التنمية، يمثل توفير الإسكان والهياكل الأساسية والخدمات لصالح الفقراء ضرورة جوهرية لتلبية الاحتياجات الأساسية ويشكل عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بجدول الأعمال البيئي، يُعد توافر المستوطنات البشرية المخططة تخطيطا سليما والمدارة إدارة جيدة عنصرا بالغ الأهمية في الحد من الأثر الإيكولوجي للنشاط البشري والحد من التلوث وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتتوقف استدامة التعمير والإصلاح في أعقاب حالات الكوارث والصراعات على استعادة الحقوق المتعلقة بالأراضي والممتلكات، لكونها محددات رئيسية في مجال بناء السلام وفي الاستعادة المستدامة لسبل اكتساب الرزق.

التوصيات

٦٣ - تُشجَّع الحكومات على إيلاء أولوية عليا لإدماج مسائل النهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها في الاستراتيجيات الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر على الصعيد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ - وتُشجَّع الحكومات على تقديم الدعم للأنشطة المعيارية وأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وذلك بالعمل مع مديري برنامج الموئل لجعل النهوض بالأحياء الفقيرة وتوفير المأوى الميسور التكلفة وتمويل الإسكان والتوسع الحضري المستدام جزءا لا يتجزأ من تقييماتها القطرية المشتركة واستراتيجيات المساعدة القطرية والنطاق العام للأنشطة المشمولة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٥ - وتُشجَّع الحكومات على العمل على نحو وثيق مع موئل الأمم المتحدة لتقييم ورصد الاتجاهات المتعلقة بتكون الأحياء الفقيرة والفقر الحضري والحرمان الحضري بوصف ذلك أساسا ومصدرا للمعلومات يُستند إليهما في صوغ واعتماد سياسات واستراتيجيات حضرية مناصرة للفقراء ومراعية للجنسين من أجل تحسين الأحوال المعيشية لسكان الأحياء الفقيرة، وفقا للغايتين ١٠ و ١١ المشمولتين في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - وتُشجَّع الحكومات التي يكون في مقدورها زيادة التمويل غير المخصص والذي يمكن التنبؤ به وموارد الميزانية العادية على أن تفعل ذلك من أجل تيسير تنفيذ جدول أعمال الموئل، والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة؛ والغايتين ١٠ و ١١ المشمولتين في الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، اللتين تدعوان إلى تخفيض نسبة السكان الذين لا تتوافر لهم بصفة مستدامة مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق تحسن كبير في حياة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠؛ والفقرة ٥٦ (م) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي تقر فيها الجمعية العامة بالحاجة الماسة إلى توفير مزيد من الموارد من أجل توفير السكن الميسور التكاليف والهياكل الأساسية المتصلة بالإسكان، مع تحديد الأولويات بالنسبة لمنع نشوء الأحياء الفقيرة والنهوض بالقائم منها، وتشجع على تقديم الدعم إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق النهوض بالأحياء الفقيرة التابع لها.

٦٧ - وتُشجَّع الحكومات التي يكون بمقدورها المساهمة في رسملة مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وكذا المؤسسات المالية والكيانات العامة والخاصة الأخرى، على أن تفعل ذلك، كوسيلة فعالة لتوفير الدعم المالي والرأسمال الأساسي للنهوض بالأحياء الفقيرة ومنع نشوئها وتوفير المياه والمرافق الصحية لصالح الفقراء في المناطق الحضرية.

٦٨ - أما تأمين الحيازة للفقراء الحضريين بوصفه شرطا لا بد منه للنهوض بالأحياء الفقيرة وتوفير المياه النظيفة وتحسين المرافق الصحية فيجب أن يُنظر إليه على أنه مدخل رئيسي لتوفير الفرص المتكافئة للفقراء للحصول على الطاقة النظيفة المأمونة والميسورة التكلفة، وذلك في إطار المناقشات المتعلقة بالسياسات في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وينبغي النظر إلى الطاقة على أنها قوة دافعة لتحقيق التنمية على نحو أكثر استدامة وعدالة من الناحية الاجتماعية.